مؤشرات الخسارة التركية

محمد نادر العمري

من المؤكد أن الإنجازات العسكرية للجيش السوري بدعم من حلفائه وأصدقائه سترخي بظلالها على كل المسارات المتعلقة بالملف السوري، وبخاصة بعد القفزات النوعية والسريعة في منطقة خفض التصعيد الرابعة والأخيرة وإعلان تحرير مدينة حلب بالكامل وتأمينها بعد تحرير أريافها الشمالية الغربية والجنوبية وصولاً لريف إدلب الشرقي واستعادة الطريق الدولي «أم٥»، وتأثير ذلك على مصالح القوى المتصارعة وليس فقط على سلوكياتها التي قد تدفعها للجوء لخيارات قد تشكل في بعضها القليل، تهوراً لا يحمد عقباه، وفي بعضها الآخر يشكل استفزازاً وأداة ميدانية للضغط في وقف الزحف السوري والعودة للاتفاقات السياسية الهشة، وبخاصة من قبل النظام التركي الذي تلقى صفعات متتالية في الآونة الأخيرة تمثلت بـ:

١. الحسم السريع والنوعي للجيش العربي السوري ميدانياً وبفترات زمنية قياسية، أسقطت من خلالها كامل الأحلام والأوهام والأجندات التركية مع سقوط التحصينات للمجموعات الإرهابية وتطبيق بنود سوتشي عسكرياً وبما لا يرغبه ولا يتناسب مع مصالح النظام التركي، لذلك سارع الأخير للجوء نحو إقامة نقاط مراقبة جديدة كمرحلة أولى لمنع التقدم السوري ومن ثم أقدم على تزويد المسلحين بأسلحة نوعية ومتقدمة من صواريخ حرارية وراجمات الصواريخ وصولاً لمشاركة نقاط مراقبته وقواته بنقل المسلحين وبخاصة الأجانب من «الحزب التركستاني» و«أجناد القوقاز» و«جبهة النصرة» لجبهات القتال ومنحها غطاء مدفعياً في أكثر من جبهة وتوقيت.

٢. الموقف الروسي الصارم والحازم بالقضاء على التنظيمات الإرهابية في منطقة خفض التصعيد الرابعة، ودعم أحقية الدولة السورية في استعادة سيطرتها على أراضيها، وهذا برز من خلال مروحة من المؤشرات:

أولاً: رفض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مطالب النظام التركي سواء من رئيس هذا النظام أو تصريحات مسؤوليه لعقد اجتماع قمة بين الجانبين للوصول لاتفاق سياسي أو إحياء الاتفاقات السابقة، وهذا يعبر عن انزعاج قيادة الكرملين من السلوك التركي بعد التصريحات النارية التي قذفها رئيس النظام التركي رجب أردوغان نحو روسيا أثناء زيارته لأوكرانيا واستخدامه عبارة «المجد لأوكرانيا للأبطال المجد»، بما تحمله من معان استفزازية ومثيرة للاشمئزاز للكثيرين في روسيا على المستويَين الرسمي والشعبي، وإعلان أن بلاده لم ولن تعترف بما وصفه بـ«ضم» روسيا لشبه جزيرة القرم.

ثانياً: تأكيد وزير الخارجية الروسي إلى جانب عدد من مسؤولي الخارجية والدفاع الروسيتين وبياناتهما بضرورة اقتلاع الإرهاب من الأراضي السورية، وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أثناء مؤتمر ميونخ بالقول: «إن استهداف التنظيمات الإرهابية لم يتعارض مع اتفاقي مناطق خفض التصعيد وسوتشي»، فضلاً عن توجيه الاتهام للنظام التركي من قبل الإعلام الروسي المقرب من دوائر صنع القرار بتزويد الإرهابيين بأسلحة نوعية وبصورة خاصة منظومة الدفاع الجوي الأميركية المحمولة والتي تستخدمها السفن التركية، ونشر صور ومقاطع توثيقية عن ارتداء المجاميع المسلحة للزي العسكري التركي.

ثالثاً: خيبة الأمل الجديدة التي تلقاها النظام التركي من شريكيه الأميركي والحلف الأطلسي، اللذين عبرا عن دعمهما للموقف التركي ومصالحه في إدلب بالتصريحات فقط، واستبعدا أي تدخل عسكري إلى جانبه في أي حرب أو صراع مع الجيش السوري ومن خلفه روسيا وإيران وفصائل المقاومة، وهذا ما عبر عنه صراحة مستشار الأمن القومي الأميركي روبرت أوبراين، الذي استبعد في ندوة له بواشنطن حول إدلب أي احتمال للتدخل العسكري لبلاده، والخيبة الأمل هذه دفعت النظام التركي لاعتبار تصريح المبعوث الأميركي حول سورية جيمس جيفري بأنها «دون نفع وفائدة» عندما وصف قتلى الجنود الأتراك في سورية بـ«الشهداء»، وهي، أي خيبة الأمل، دفعت وزير دفاع أنقرة خلوصي آكار للتعهد بضرب الإرهابيين المتطرفين في إدلب «بيد من حديد» في حال خرقهم لاتفاق سوتشي، في رسالة مزدوجة أولها تعني خيبة الأمل من عدم الحصول على الدعم المطلوب الحسي الذي طالب به آكار حلف الأطلسي لتقديمه أثناء اجتماع وزراء دفاع الحلف، وثانيهما لموسكو في محاولة لتقديم تعهد جديد بتنفيذ بنود سوتشي شريطة قيام موسكو بالضغط على الجيش السوري لوقف عملياته.

المؤشر الرابع: سعي روسيا إلى إحداث خرق على أكثر من موقف للقوى الفاعلة من شأنه تغير معادلات التوازن والاصطفافات وبما ينسجم مع التطورات الميدانية التي تصب لمصلحة سورية وبما لا يتوافق مع المسعى التركي، أولها يتمثل في التنسيق الروسي السعودي الإماراتي لأن تتولى الرياض إعادة هيكلية ما يسمى «وفد الهيئة العليا للتفاوض» من خلال مؤتمر القاهرة في بداية آذار القادم، وأن تمنح الإمارات فرصة استقدام القوى الكردية في الشمال الشرقي من سورية للمؤتمر وأن تنخرط ضمن الهيكلية الجديدة، وهو الخرق الثاني المؤثر إيجاباً في احتمال عودة المناخات الفعالة لاستكمال جلسات لجنة مناقشة الدستور وبتأثير أقل من التركي، إن لم نبالغ في القول بسحب كامل التأثير إن استطاعت موسكو من نقل التأثير والتحكم بالمعارضة من أنقرة باتجاه الرياض، مستغلة الصراع الإيديولوجي بين تركيا والسعودية لتفعيل مساعيها لإعادة الأجواء والعلاقات بين سورية والمملكة كمقدمة لعودة سورية لجامعة الدول العربية، وما يدعم هذا المؤشر حدثان مهمان: الأول مشاركة بعض القوى من ميليشا «قسد» في القتال إلى جانب الجيش السوري في ريف حلب، والثاني: التخوف الكردي من توسع عدوان تركيا في الشمال الشرقي من سورية للانتقام من روسيا وسورية، وهو ما دفع «قسد» لعقد اجتماع طارئ وبطلب منها مع شخصيات مثلت الجيش العربي السوري في مطار الطبقة العسكري منذ أيام، بهدف دعوة الجيش رسمياً لزيادة وجوده العسكري وتدعيم الخطوط القتالية في مناطق شمال بلدة عين عيسى، وذلك بعد استقدام قوات الاحتلال التركي لتعزيزات عسكرية إلى كامل خطوط التماس في المنطقة.

المؤشر الخامس يتمثل في كلام لافروف بمؤتمر الأمن في ميونخ بأن أهداف روسيا وإيران وتركيا مختلفة في سورية، وهو تصريح يحمل واقعية ودلالة في غاية الأهمية، ولاسيما استعادة حلب والطريق الدولي «أم٥» يصب في مصلحة كل من سورية وروسيا وإيران اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، فالجانب الأول الاقتصادي يخدم الدولة السورية في عودة النشاط لعاصمتها الاقتصادية ويمكنها من إعادة ربط شمال الجغرافية السورية بجنوبها وشرقها عبر عقدة المواصلات التي كانت تحقق مدخولاً لخزينتها عبر الطرق الدولية قبل الأزمة يتجاوز ٢مليار دولار، وهو ما قد يدفع دول الخليج وبخاصة الإمارات للاعتماد على شبكة المواصلات هذه وتفعيل معبر نصيب الحدودي باتجاه الساحل بعد توفر معلومات عن تعهد الأخيرة بالتنصل من «قانون قيصر» مقابل وقوفها إلى جانب سورية ضد توسع النفوذ التركي، وقيام السلطات الأردنية بإبلاغ القائم بالأعمال السوري في عمان عن رغبتها بكسر حالة الجمود وشبه الحظر في التجارة بين البلدين عبر إرسال وفد اقتصادي رسمي خلال الأسابيع القادمة برئاسة وزير الصناعة والتجارة طارق الحموري للبحث حول خريطة التعاون، وهذا يحقق فوائد اقتصادية لسورية تساعدها على مواجهة الحصار المفروض عليها.

بالنسبة لروسيا، سيشكل تفعيل هذا الطريق مساراً لنقل منتجاتها إلى الدول العربية والأفريقية، وبهذا الطريق ستنشط الكثير من الاستثمارات الروسية في سورية كتسهيل نقل منتجاتها إلى المصادر النهائية، فروسيا مثلاً لديها الفوسفات تسعى لتصديره براً أو بحراً، وبالتالي تجد نفسها مضطرة لجعل استثماراتها منطقية وذات جدوى اقتصادية بتوفير طريق بري يوفر من تكاليف النقل، ويتميز طريق «إم٥» بأنه طريق جاهز وذو بنية تحتية جيدة جداً وكل ما في الأمر أنه يحتاج إلى بعض الترميم وتكلفته بسيطة جداً.

وإيران عبر هذا الطريق يمكنها الوصول إلى طريق «أم٤» أي طريق حلب اللاذقية بعد تحريره والمتصل بالطريق البري إلى العراق، وبالتالي تصل إلى الساحل السوري، وكسر الحصار المفروض عليها.

أما من الناحية العسكرية، وبالسيطرة على الطريق، فإن الجيش السوري يستطيع السيطرة عسكرياً على مناطق واسعة من إدلب ويكشف مناطق انتشار المسلحين غرباً، ويتمكن من حرمانها من منطقة محصنة لطالما كانت منطلقاً لعملياتها ضد الجيش السوري.

ويمكن عن طريقه اختصار أكثر من ٢٥٢ كم وهي مسافة الطريق الحالي بين حلب وحماة مروراً بمدينة السفيرة وبلدة خناصر شرق إدلب، بمسافة ١٤٢ كم من حلب وحتى حماة باستخدام هذا الطريق، وبالتالي الابتعاد عن طريق البادية أو ما يعرف بطريق الموت الذي تغذيه واشنطن بعناصر داعش.

العشائر العربية في الحسكة تجدد دعمها للجيش وتدعو إلى مقاومة الاحتلال الأميركي

وكالات

أكد أبناء العشائر العربية في محافظة الحسكة دعمهم المتواصل للجيش العربي السوري الذي يحقق الانتصارات المتتالية على الإرهاب، وطالبوا بخروج قوات الاحتلال الأميركية من الأراضي السورية، داعين كافة العشائر العربية إلى المقاومة من أجل طرد الاحتلال.

وقالت وكالة «سانا»: إنه وخلال التجمع العشائري الذي عقد أمس في قرية خربة عمو بريف القامشلي، «أعلن شيوخ القبائل العربية ووجهاء العشائر تضامنهم مع أهالي قرية خربة عمو الذين قدموا صورة مشرفة عن مقاومة القوات الأميركية المحتلة واجبروها على التراجع ولم يسمحوا لها بتدنيس تراب قريتهم داعين أبناء العشائر وأبناء سورية الشرفاء إلى مقاومة الاحتلال الأميركي وطرده من الأراضي السورية».

وهنأ المجتمعون في كلماتهم أهالي حلب والسورين عموماً بانتصارات الجيش على الإرهاب في ريف حلب وإدلب، منوهين بإصرار الجيش وعزيمة بواسله على متابعة القتال حتى تحرير كل التراب السوري من الإرهاب وداعميه.

وقال أمير قبيلة طي العربية الشيخ عبد الرزاق الطائي في كلمته: إن «ما قدمه أهالي قرية خربة عمو عمل بطولي مشرف وبمثابة الشرارة الأولى لانطلاق المقاومة ضد القوات الأميركية المحتلة لأرضنا ورسالة واضحة لرفض وجودهم الاحتلالي على الأراضي السورية»، داعيا إلى دعم الجيش الذي يحقق الانتصارات الكبيرة في إطار مسؤولياته الوطنية في تحرير كل الأراضي السورية من الإرهاب والدفاع عنها ضد الأعداء.

من جانبه، أكد حمدي الحمندي من وجهاء عشيرة الغنامة، أن التجمع هو رسالة لتجديد المطالبة بخروج القوات الأميركية المحتلة من الأراضي السورية، وقال: «يتوجب على كافة العشائر العربية أن تنتهج نهج المقاومة في سبيل طرد قوات الاحتلال الأميركي التي نهبت وسرقت ثروات بلادنا وتستمر بتنفيذ مخططات خبيثة لتفتيت المنطقة خدمة للصهيونية».

الشيخ حسن الفرحان من وجهاء قبيلة العساف من جهته قال: إننا كأبناء عشائر عربية «لا نقبل بوجود إلا الجيش العربي السوري على الأرض والعلم السوري هو الراية الوحيدة التي نرفعها ونعيش بظلها عرباً وسوريين أكراداً وكل المكونات الأخرى»، مشدداً على أنه يجب على الجميع الوقوف بوجه قوات الاحتلال الأميركي التي تريد إثارة الفوضى وإبقاء المنطقة في حالة عدم استقرار للاستمرار بنهب خيراتنا وإضعاف مقدرات بلادنا.

حضر التجمع محافظ الحسكة جايز الموسى وعدد من أعضاء المكتب التنفيذي وحشد كبير من أبناء العشائر العربية.

وكان أهالي قرى خربة عمو وحامو وبوير البوعاصي بريف مدينة القامشلي تصدوا لقافلة عسكرية أميركية منعها حاجز للجيش من العبور في ١٢ الشهر الجاري ورشقوها بالحجارة وأعطبوا لهم ٤ آليات مدرعة وأنزلوا علم الاحتلال عن عدد منها في حين استشهد مدني وأصيب آخر جراء إطلاق قوات الاحتلال الأميركي النار على الأهالي.

وتسيطر ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد» وبدعم من قوات «التحالف الدولي» المزعوم لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي والذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، على مساحة واسعة من مناطق الجزيرة السورية التي يسودها جو من الفلتان الأمني والسرقات والاغتيالات المجهولة.

وفي ١٦ كانون الثاني الماضي، عقد في دير الزور، ملتقى قبائل وعشائر وادي الفرات تحت شعار «وحدة الصف من أجل الوطن»، وشدد المشاركون في بيان لهم على الوحدة الوطنية والوقوف صفا واحدا لمؤازرة الجيش العربي السوري في مواجهة الإرهاب والمجموعات الانفصالية والتصدي لكل أشكال العدوان وعدم الاعتراف بمن نصبهم المحتلان الأميركي والتركي كشيوخ للعشائر.

أبناء العشائر العربية في الحسكة يجددون دعمهم للجيش ومطالبتهم بخروج قوات الاحتلال الأميركية من سورية (سانا)

الأمم المتحدة تصعّد مزاعمها حول عملية الجيش بريفي حلب وإدلب!

وكالات

صعدت الأمم المتحدة أمس من مزاعمها بخصوص الوضع الإنساني في شمال غرب البلاد حيث يشن الجيش العربي السوري عملية عسكرية في المنطقة لتطهيرها من التنظيمات الإرهابية، متخذة من الوضع الإنساني ذريعة للمطالبة بوقف هذه العملية، التي حقق فيها الجيش انتصارات إستراتيجية وكبد الإرهابيين خسائر فادحة.

وزعمت رئيسة المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ميشيل باشليه، في بيان، وفق وكالة «أ ف ب»، أنه «لم يعد هناك وجود لملاذ آمن، أخشى من أن مزيدا من الناس سيقتلون».

وفي محاولة للتهويل وعلى خط الدول الداعمة للإرهابيين وتعمل لحمايتهم، وصفت باشليه الأزمة الإنسانية الناجمة عن العملية العسكرية للجيش بـ«المروّعة»، ودعت إلى فتح ممرّات إنسانية تسمح بمرور آمن للمدنيين، علماً أن الجيش العربي السوري فتح العديد من الممرات الإنسانية وجهزها بكافة المستلزمات لعبور المدنيين إلا أن الإرهابيين منعوهم من الخروج واستهدفوا الخارجين منهم.

وفي مسعى لإيقاف عملية للجيش، ادعت باشليه أن المدنيين في إدلب «يواجهون حالياً خطراً هو الأكبر على الإطلاق، مع قليل من الأمل أو الضمانات للعودة الآمنة والطوعية إلى مناطقهم الأصلية أو المناطق التي يختارونها».

وفي موقف مشابه، زعم المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ديفيد سوانسون وفق «أ ف ب» بأنه «فرّ نحو ٤٣ ألف شخص خلال الأيام الأربعة الأخيرة فقط من غرب حلب»، على حين لم يأت على ذكر آلاف الضحايا الذين سقطوا بقذائف الإرهاب على أحياء حلب الآمنة.

وأول من أمس استخدم مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، الذرائع الإنسانية للتحريض على التدخل الدولي في سورية لحماية الإرهابيين، واعتبر أنه «لا يمكن تفادي أكبر حكاية رعب إنسانية في القرن الواحد والعشرين سوى في حال تغلب أعضاء مجلس الأمن الدولي، وأصحاب النفوذ، على مصالحهم الشخصية وكان الوضع الإنساني أولوية لهم»، وأضاف: إن «الحل الوحيد هو اتفاق لوقف إطلاق النار».

من جهتها، وتناغماً مع موقف أخواتها من منظمات الأمم المتحدة ذات التبعية الأميركية، زعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف»، في تقرير لها، وفق وكالة «سبوتنيك»، أن أعمال العنف في شمال غرب سورية، أدت إلى تشريد أكثر من ٥٠٠ ألف طفل».

وادعت المنظمة أنه «تم التحقق من مقتل وإصابة ٧٧ طفلاً منذ بداية العام، بسبب تصاعد العنف في المنطقة»، دون أن تذكر أن التنظيمات الإرهابية وداعميها هم المسؤولون عن ذلك.

وقالت المديرة التنفيذية لليونيسف، هنريتا فور: «لقد حان الوقت لأن تصمت البنادق، ولأن تتوقف أعمال العنف الآن، وإلى الأبد».

المعارضة تتقاذف المسؤولية واتهامات لـ«جيش الإسلام» بتصفية نشطاء في الغوطة الشرقية

الوطن

اعترف المتحدث باسم ميليشيا «جيش الإسلام» إسلام علوش، أثناء التحقيق معه من قبل السلطات الفرنسية بقتل الناشطة رزان زيتونة وزملائها، وفق ما نقل موقع «بروكار برس» الإلكتروني عن مصدر مطلع، في حين انبرى موقع إلكتروني آخر داعم للتنظيمات الإرهابية للنفي.

ونقل «بروكار برس» عن المصدر المطلع تأكيده أن «علوش أفاد السلطات الفرنسية بمكان دفن الضحايا».

واعتقل علوش أواخر الشهر الماضي في فرنسا حيث وجّهت إليه تهم بارتكاب جرائم حرب وتعذيب وإخفاء قسري.

وأعلنت وسائل إعلام الإثنين الماضي، عن اكتشاف مقبرة جماعية تحتوي على رفات لـ٧٠ جثة بينها جثة امرأة، في حين رجّحت وسائل إعلام روسية أن تكون زيتونة من بينها.

وخلاله سيطرته على غوطة دمشق الشرقية قبل أن يحررها الجيش العربي السوري في نيسان ٢٠١٨، اقتحم مسلحون يُعتقد أنهم من «جيش الإسلام» في التاسع من كانون الأول ٢٠١٣، مكتب ما يسمى «مركز توثيق الانتهاكات في سورية» واختطفوا زيتونة، ومعها عدد من النشطاء.

وسبق أن ذكر ما يسمى «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير»، أنه «كان قد تقدم بشكوى ضد «جيش الإسلام» في ٢٦ حزيران من عام ٢٠١٩ على الجرائم التي ارتكبها في الأعوام بين ٢٠١٣ و٢٠١٨»، ولفت إلى أنهم «رافقوا نحو ٢٠ ضحية وعائلاتهم، من بينهم شخصيات من مدينة دوما في بحثهم عن الحقيقة والعدالة القضائية».

وأشارت مواقع إلكترونية معارضة حينها إلى أن اعتقال علوش في فرنسا قبل أيام، فتح الباب أمام احتمالات الكشف عن خيوط توصل للكشف عن مصير الناشطين الحقوقيين المختفين في الغوطة الشرقية منذ ست سنوات بينهم رزان زيتونة ورفاقها.

لكن موقع «عنب بلدي» الداعم للتنظيمات الإرهابية نقل أمس عن مسؤول التقاضي في ما يسمى «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير»، المدعو المعتصم كيلاني، نفيه اعتراف إسلام علوش بقتل زيتونة ومجموعة من الناشطين.

شويغو أكد سيطرة الدولة على ٩٠ بالمئة من أراضيها وشدد على ضرورة إلغاء الإجراءات الاقتصادية القسرية ضدها.. والصفدي في موسكو

لافروف: أهم الأولويات القضاء على الإرهاب في سورية وتهيئة الظروف لعودة المهجّرين

وكالات

اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن من أهم الأولويات هو القضاء على ما تبقى من بؤر الإرهاب في سورية وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة المهجرين، في حين أكد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أن الدولة السورية تسيطر الآن على ٩٠ بالمئة من أراضيها.

ونقلت وكالة «سانا» عن لافروف قوله: إن «من أهم الأولويات هو القضاء على ما تبقى من بؤر الإرهاب في سورية وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة المهجرين وهو ما يحتاج لإعادة إعمار البنى التحتية المدمرة»، وذلك خلال مؤتمر صحفي لوزراء خارجية ودفاع روسيا وإيطاليا في ختام مباحثات بصيغة (٢ + ٢)، شارك فيها لافروف ونظيره الإيطالي لويجي دي مايو ووزيرا الدفاع الروسي شويغو والإيطالي لورينزو غويريني في روما.

بدوره، أكد شويغو، أن الدولة السورية تسيطر الآن على ٩٠ بالمئة من أراضيها وبقيت عدة بؤر للإرهاب في إدلب يجب القضاء عليها، مشدداً على ضرورة إلغاء الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية ولاسيما التي تمنع توريد الطاقة، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة تسيطر على آبار النفط وتنهب ثروات الشعب السوري.

على خط مواز، ذكر موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي يقوم بزيارة عمل لموسكو يومي ١٨ و١٩ شباط الجاري.

وذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان، وفق الموقع، أن لافروف سيلتقي نظيره الأردني، اليوم الأربعاء، وسيبحثان الجوانب الآنية للوضع في الشرق الأوسط، مع الأخذ بالاعتبار احتمال استمرار النزاع في عدد من دول المنطقة.

وأضاف البيان: «من المتوقع أن يكون الوضع في سورية وحولها، أحد الموضوعات الرئيسة خلال المباحثات»، موضحاً أن روسيا والأردن تدعوان إلى تسوية عاجلة للأزمة السورية، على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤، وتؤكدان وحدة وسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، وتشددان على التعاون من أجل القضاء النهائي على الجماعات الإرهابية على أراضيها.

وقال البيان: «نشاطر عمّان قلقها إزاء الوضع في مخيم الركبان للنازحين السوريين الواقع قرب الحدود الأردنية السورية، ونأمل في اتباع نهج بناء من جميع الأطراف المعنية بحل القضايا الإنسانية الملحة في هذه المنطقة».

من جانبها، أكدت رئيسة مجلس الاتحاد في روسيا فالنتينا ماتفيينكو، خلال زيارة لها إلى زامبيا، أن سورية تمتلك كامل الحق في محاربة التنظيمات الإرهابية وأنه لا أحد يستطيع أن يمنعها من تحرير أرضها من الإرهابيين.

وقالت ماتفيينكو: إن «الجانب التركي لم ينجح بتنفيذ التزاماته ضمن اتفاقات سوتشي»، موضحة أن «الجوهر الرئيس لاتفاقات سوتشي هو تحقيق وقف لإطلاق النار وفصل المدنيين عن الإرهابيين وكذلك إنشاء منطقة للحد من التصعيد».

وبينت ماتفيينكو، أن الحكومة السورية تريد تطهير الأراضي السورية بالكامل من الإرهابيين، مشيرة إلى أن الدول الضامنة في عملية أستانا أكدت دعمها لسيادة سورية وسلامة أراضيها.

على خط مواز، أكد رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني علي لاريجاني، حسب وكالة «سانا»، أن معظم المناطق السورية باتت آمنة بفضل الانتصار على الإرهاب، مشيراً إلى أن السبب في استمرار وجود جيوب إرهابية في بعض المناطق هو تدخل دول خارجية، ولكن حصل تقدم جيد لإنهاء انتشار هذا الإرهاب فيها.

ولفت لاريجاني، إلى أن تعاون إيران وسورية في مجال مكافحة الإرهاب حقق نتائج مهمة حيث وجهتا ضربات قاصمة له، مبيناً أن بلاده حققت إنجازات كبيرة لتثبيت الأمن المستدام في المنطقة، موضحاً أن استقرار الوضع في سورية يمهد الأرضية لإعادة الإعمار والاستثمار.

من جهة ثانية، قال رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض كمال كليتشدار أوغلو، في اجتماع الكتلة البرلمانية لحزبه: إن «أردوغان أثبت بسياساته في سورية أنه أداة بيد القوى الخارجية التي استخدمته في مشاريعها الخاصة بالمنطقة» وفق الوكالة.

بدوره طالب محلل الشؤون الدولية في صحيفة «جمهوريت» التركية محمد علي جولار، أردوغان بالكف عن التدخل في الشأن السوري وسحب قواته من محافظة إدلب، مشيراً إلى اعتراض القيادات العسكرية التركية على التدخل العسكري التركي في إدلب.

في سياق متصل قال وزير خارجية النظام التركي، مولود تشاووش أوغلو، لقناة «TRT» التركية، حسب موقع «روسيا اليوم»: إنه «إذا لم تتوصل روسيا وتركيا لنتائج في مباحثات موسكو حول إدلب، فمن الممكن عقد لقاء على مستوى رئيسي البلدين خلال الأيام المقبلة».

وزارة الخارجية الروسية (عن الإنترنت – أرشيف)